مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الثاني
ديسمبر 2018

OEB Univ. Publish. Co.

متطلبات تحقيق استقرار الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

Requirements for Stabilizing Algeria's General Budget in the Light of Oil Prices Fluctuations

أ. كشيتي حسين
hocine.hk@gmail.com
جامعة المسيلة

أ.د سعيدي يحي
yahiasaidi@yahoo.co.uk
جامعة المسيلة

تاريخ الاستلام: 2018/08/07 تاريخ قبول النشر: 2018/12/30
تصنيف JEL: Q20.H60

الملخص:

لقد تم تسليط الضوء في بحثنا هذا حول متطلبات تحقيق استقرار الموازنة العامة للجزائر، باعتبار أن المالية العامة في بلدنا تمتاز بعدم الاستقرار والتقلب الشديد نتيجة ارتباطها بعائدات النفط، ومن هنا تكمن أهمية دراستنا في إبراز نقاط ضعف في هيكل الموازنة العامة نتيجة تجسد عقلية الدولة الريعية وضعف تنويع مصادر الدخل الوطني، حيث تم الاعتماد على تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وبنود الموازنة العامة (النفقات العامة، الايرادات العامة، ورصيد الموازنة) من خلال بيانات متغيرات الدراسة للفترة 1971-2015، وتم التوصل إلى أن الاعتماد المفرط على مصدر شديد التقلب (النفط) في تمويل الموازنة العامة نتج عنه تشوهات كبيرة على مستوى هيكل المالية العامة أهمها الاسراف في الانفاق العام وضعف تعبئة الايرادات العامة، ناهيك عن غياب استراتيجية واضحة لإدارة الفوائض النفطية وتنميتها، عدم الاهتمام بتطوير القطاعات الأساسية خارج النفط (ضعف التنويع الاقتصادي)، وكذا ضعف مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو والتنمية.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، أسعار النفط، لعنة الموارد، التنويع الاقتصادي.

Abstract:

In this research, we have highlighted the requirements for stabilizing Algeria's public budget, considering that the public finances in our country are characterized by instability and extreme volatility due to its correlation with oil revenues. Hence, the importance of our study is to highlight weaknesses in the structure of the public budget diversification of national income sources. The analysis of the relationship between oil price fluctuations and general budget items (public expenditures, public revenues and budget balance) was based on the data of the study variables for the period 1971-2015. It was found that excessive dependence on a source of high volatility (Oil) in the financing of the public budget resulted in significant distortions in the level of the structure of public finance, the most important overspending public expenditure and weak mobilization of public revenues, not to mention the absence of a clear strategy for the management of oil surpluses and development, lack of interest in the development of basic sectors outside oil (weak economic diversification)and weak private sector contribution to growth and development.

Keywords: General Budget, Oil prices, Resources curse, Budget Deficit

-مقدمة

هناك عديد الدول الغنية بالنفط ومنها الجزائر بالرغم من امتلاكها لأهم مورد استراتيجي مدر للثروة، إلا أنها لاتزال تعاني كثير المشاكل والاختلالات الاقتصادية خصوصا على مستوى ماليتها العامة، حيث أن الاعتماد المفرط على المورد الواحد ينتج عنه آثار السلبية لمظاهر الدولة الريعية وإصابتها بما يسمى بالمرض الهولندي أو لعنة الموارد، أين يتجسد النهج الاتكالي على المورد النفطي وتركيز الاهتمام على القطاع الواحد مع إهمال بقية القطاعات التي لا تقل أهمية عنه في تحقيق التنمية، الأمر الذي يجعل السلطات العامة في حالة من عدم اليقين بشأن وضع سياساتها العامة نتيجة عدم ضمان استمرار تدفق الايرادات العامة بشكل منتظم باعتبار السوق النفطية من أكبر الأسواق تقلبا، وهذا ما يجعل نمط التنمية في الدول النفطية ومنها الجزائر مشوها في مختلف الجوانب. وبناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي للبحث كالآتي:

– ماهي متطلبات تحقيق الاستقرار في الموازنة العامة للجزائر في ظل التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط؟

وكإجابة أولية عن الاشكالية المطروحة يمكن وضع الفرضية الأتية:

يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والاستقرار في الموازنة العامة بشكل خاص في الجزائر، وضع استراتيجية واضحة بشأن استثمار الفوائض النفطية وتوجيهها نحو بناء اقتصاد أكثر تنوعا.

وللإلمام بمختلف جوانب البحث، يمكن تقسيمه إلى المحاور الآتية:

أولا: الإمكانات النفطية في الجزائر؛

ثانيا: تأثيرات تقلبات أسعار النفط على هيكل الموازنة العامة في الجزائر؛

ثالثا: جهود ومتطلبات احتواء آثار تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر.

أولا: الامكانات النفطية في الجزائر

تحتوي الجزائر على إمكانات نفطية كبيرة تجعلها من بين أهم الدول النفطية الفاعلة في السوق العالمية، باعتبارها عضوا مهما في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك من جهة، وبالنظر إلى الاحتياطات الكبيرة التي تمتلكها وكذا حجم الانتاج والصادرات النفطية من جهة ثانية، وعليه فإن الجباية النفطية في الجزائر تشكل المصدر الأهم بالنسبة للإيرادات العامة اللازمة لتغطية مختلف برامج الانفاق العام.

1- الاحتياطات النفطية :

تمتلك الجزائر احتياطات معتبرة من المحروقات وتتمركز جل الاحتياطات النفطية في الجزائر في حقل حاسي مسعود بالجنوب الشرقي للبلاد، ويتوزع احتياطي النفط بالجزائر على 244 مكمن منها: 108 لإنتاج النفط و136 لإنتاج الغاز، ويتم مراجعة الاحتياطات الوطنية بشكل دوري بفضل الاكتشافات الجديدة التي تقوم بها سوناطراك وشركائها لتحسين نسبة الاسترجاع في المكامن عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة (وزارة الطاقة والمناجم، 2014، ص15). هذه الامكانات النفطية جعلت الجزائر تحتل المرتبة 17 عالميا من حيث الانتاج النفطي بنسبة مساهمة تصل إلى 0.7% من إجمالي الاحتياطي العالم (International Energy Outlook,2016,p30) غير أنه ومنذ سنة 2006 إلى غاية 2015 شهد احتياطي النفط المؤكد في الجزائر جمود تام أين وصل حجم الاحتياطي إلى 12.2 مليار برميل(Opec,2005-2016) . ويعود ذلك إلى العدد

المحتشم من الاكتشافات النفطية الجديدة نتيجة السياسة الغير محفزة على الشراكة مع الشركات الأجنبية.

2- الانتاج:

تعتبر الجزائر من بين أهم منتجي النفط في العالم، باحتلالها المرتبة 16 عالميا من حيث الانتاج النفطي والخامسة عربيا، وقد عرف الإنتاج النفطي في الجزائر تزايدا مطردا في الفترة التي تلت مرحلة التأميمات نتيجة الاعتماد عليه كرافد للاقتصاد الوطني، خاصة بعد الارتفاع الكبير لأسعار النفط خلال الطفرتين الأولى والثانية، الأمر الذي شجع على الاستثمار بشكل أكبر في قطاع المحروقات، غير أن الانتاج النفطي في الجزائر شهدة تذبذبات كبيرة خلال مرحلتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وهذا راجع إلى الأزمة النفطية لسنة 1986 والظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الوطني، غير أن الإنتاج النفطي في الجزائر عاود الارتفاع من جديد منذ سنة 2003 أين بلغ 942.4 ألف برميل يوميا ليصل سنة 2015 إلى مستوى 1.157 مليون برميل يوميا (OPEC, 2005-2016)، وهي الفترة التي تخللها صدور القانون 05-07 (الجريدة الرسمية، العدد 50، 2005) والذي كان يدعم وبشكل كبير النشاط الاستكشافي والاستثمار للشركات الأجنبية.

3- الصادرات:

تصدر الجزائر حوالي 540 ألف برميل يوميا كمتوسط من إنتاجها اليومي البالغ حوالي 1.1 مليون برميل، غير أن إنتاج النفط تراجع تدريجيا في السنوات القليلة الماضية بسبب التأخيرات المتكررة للمشروعات، وصعوبة اجتذاب شركات الاستثمار الأجنبية، ناهيك عن فجوات البنية التحتية والمشكلات الفنية، ويعتمد اقتصاد الجزائر بشكل كبير على عائدات الصادرات النفطية بحيث تمثل ما نسبته 95% من إجمالي الصادرات، وأضعفت بشكل كبير الأزمة النفطية الأخيرة (2014) حصيلة الصادرات النفطية في الجزائر (البنك الدولي، 2016، ص29). وعموما فبعدما كان تصدير النفط يتم في شكله الخام خلال فترة السبعينات، توجهت الجزائر بداية الثمانينات إلى تصدير المشتقات النفطية والتي تنتج أساسا من عمليات التصفية والتكرير، غير أن المشتقات النفطية الموجهة للتصدير شهدت انخفاضا ملحوظا بداية من سنة 2003 نتيجة توجيه جزء كبير منها لتلبية احتياجات السوق الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالقطاع الصناعي وقطاع النقل،

وهذا ما يشكل تحديا جديدا بالنسبة للسياسة الطاقوية في الجزائر، والجدير بالذكر أيضا أنه برمج في آفاق 2018 إنجاز 6 مصافي جديدة ذات طاقة إنتاجية في حدود 26 مليون طن سنويا، هذا تلبية للطلب المحلي المتزايد على المدى الطويل وحتى التصدير، ويقدر الغلاف المالي لهذا الغرض في حدود 16 مليار دولار على طول المدة ما بين (2015 – 2019) (وزارة الطاقة والمناجم، 2014، ص21)

ثانيا: تأثيرات تقلبات أسعار النفط على هيكل الموازنة العامة في الجزائر:

إن المتتبع لحركة أسعار النفط منذ بداية عقد السبعينات (1970) من القرن الماضي وبعد انتهاء سيطرة شركات النفط العالمية على الانتاج، دخلت سوق النفط مرحلة الصعود والهبوط فيها يشبه الدروات الاقتصادية على مدار الأربع عقود ونصف الماضية، حيث شهدت السوق النفطية ثلاث طفرات رئيسية كانت أولها ما بين سنتي (1973–1974) والطفرة الثانية ما بين (1979–1980)، والثالثة كانت ما بين السنوات (2002–والنصف الأول من سنة 2008)، بينما شهد العالم أربع انهيارات كبرى في أسعار النفط كان أولها ما بين سنتي (1985–1986)، ثم (1990–1991)، وبعدها انخفاض ما بين سنتي (2008–2009) والتي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، وأخيرا الانهيار الحالي الذي بدأ منذ منتصف سنة 2014 (جون بافس وأخرون، 2015، ص25). باعتبار أن الجزائر واحدة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط والمعتمدة عليه بشكل كبير في رسم خططها التنموية فمن الطبيعي أن يكون لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية تأثير كبير خاصة في الشق المتعلق بماليتها العامة.

1- أهمية النفط بالنسبة لهيكل الموازنة العامة في الجزائر :

يعتبر النفط بمثابة العمود الفقري للمالية العامة في الجزائر، حيث تشكل حصيلة الجباية النفطية والتي تتجسد في القوانين والتشريعات في مجال جباية النفط في الجزائر، الرصيد الأكبر ضمن إجمالي الايرادات العامة، وبالتالي فهي أيضا تشكل المصدر الرئيس في تمويل برامج الانفاق العام، وعلى العموم يمكن إبراز أهمية النفط بالنسبة للموازنة العامة من خلال النقاط الأساسية الآتية: (الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962–2011، بنك الجزائر، تقارير 2002–2016).

- ✓ يعتمد إعداد الموازنة العامة في الجزائر على غرار الدول النفطية الأخرى على السعر المرجعي للنفط، مما يجعل سياسة الموازنة العامة شديدة الحساسية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية؛
- ✓ ارتفاع مساهمة حصيلة الجباية النفطية ضمن إجمالي الإيرادات العامة، حيث بلغت نسبة مساهمة حصيلة الجباية النفطية ضمن إجمالي الايرادات العامة خلال الفترة ما بين (2000-2015) في المتوسط نسبة 67.85%؛
- ✓ تعتمد السياسة الانفاقية على ما يمكن تحصيله من ايرادات عامة، هذه الأخيرة تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فإنه من البديهي ان نجد نسبة تغطية حصيلة الريع النفطي للإنفاق العام مرتفعة، حيث فاقت هذه النسبة خلال الفترة ما بين (2000-2015) في المتوسط 75%.

2- تحليل العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والنفقات العامة خلال الفترة (1971-2015):

إن كل التقلبات والتطورات في أسعار النفط كان لها تأثير على مسار سياسة الانفاق العام في الجزائر باعتبار أن هذه الأخير تعتبر من الدول المعتمدة بشكل كبير على صادرات النفط الخام، مما يترك أثر سلبي على مسار التنمية في الجزائر بالنظر لحالة عدم الاستقرار في للمخصصات الانفاقية في الجزائر ويمكن توضيح المسار المتذبذب للإنفاق العام في الجزائر تبعا لتحركات أسعار النفط من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (1): نمو النفقات العامة في الجزائر تبعا لتغير أسعار النفط (1971-2015) الوحدة: %.

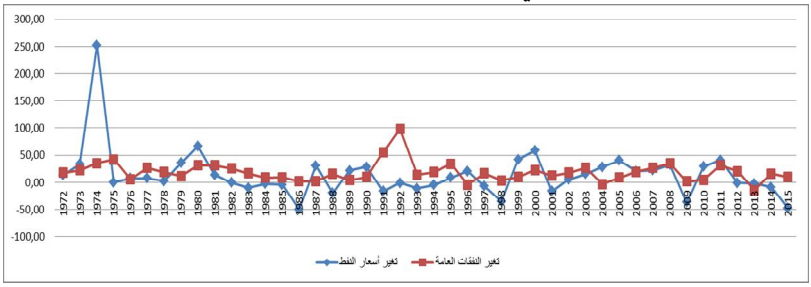

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (OPEC, 2005-2016)، (الديوان الوطني للإحصائيات، 1971-1996)، (بنك الجزائر،1997-2015).

ما نلاحظه من خلال الشكل أعلاه أن النفقات العامة شهدت ما بين سنتي 1971 و1979 تزايدا كبير أين انتقلت من 6.9 مليار دينار إلى 33.5 مليار دينار على التوالي، أي بنسبة زيادة قدرت في المتوسط بـ: 22.33%، واستمرت أسعار النفط

بالارتفاع خلال النصف الأول من الثمانينات لتتعرض إلى صدمة عكسية بداية من سنة 1986 والذي أحدثت اختلالات كبرى في جوانب عدة من الاقتصاد الوطني، إلا أن المسار الإنفاقي في الجزائر استمر في النمو لكن بوتيرة أقل من الفترة السابقة، حيث بلغ متوسط نمو النفقات العامة خلال الفترة (1980-1989) معدل 14.50% باعتبار أن المخططات التنموية كانت تستدعي الاستمرار في الانفاق العام، مما اضطر الجزائر للاستدانة من الخارج لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة، واضطرها للجوء إلى المؤسسات والهيئات الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي لتسطير اصلاحات هيكلية تهدف إلى الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة، باتباع سياسة مالية متحفظة خلال فترة التسعينات غير أن الانفاق العام استمر في الارتفاع خلال هذه الفترة لما تتطلبه الإصلاحات الاقتصادية والمالية المفروضة وهو ما فاقم حجم المديونية الخارجية في، وعلى العموم انتقل حجم الانفاق العام في الجزائر من 136.5 مليار دينار سنة 1990 إلى 961.7 مليار دينار سنة 1999 أي بمتوسط نمو قدره 25.49%، غير أن هذا الارتفاع في حجم الانفاق العام لم ينعكس بشكل إيجابي على التنمية خاصة في جانبها الاجتماعي بالنظر إلى الأوضاع المتردية اقتصاديا وسياسيا وأمنيا آنذاك.

مع بداية الألفية الثالثة (2000) عرفت أسعار النفط قفزة كبيرة معلنة بداية طفرة نفطية جديدة، لتشهد معها سياسة الانفاق العام في الجزائر مسارا توسعيا تزامن مع وضع مخططات الانعاش الاقتصادي بداية من سنة 2001 والتي رصدت لها مبالغ ضخمة، ليشهد الانفاق العام منذ سنة 2000 تزايدا ملحوظا باستثناء سنتي 2003 و2013 أي كان هناك تراجع قيمة إجمالي النفقات العامة، وبلغ متوسط زيادة الانفاق العام خلال الفترة (2000-2008) ما نسبته 22.14% وهي الفترة التي تزامنت مع الطفرة السعرية للنفط، ليتراجع نمو النفقات العامة خلل الفترة (2009-2015) في المتوسط إلى معدل 9.86% في المتوسط وهذا تحت التأثير السلبي لكل من الأزمة المالية العالمية 2008 والانهيار في أسعار النفط خلال سنتي 2014 و2015.

إن ما يمكن استخلاصه هو أن سياسة الانفاق العام ومنذ تجسد عقلية الاتكال على الريع النفطي تتأثر بشكل نسبي بحركة أسعار النفط فنجدها تنمو بعدلات مرتفعة خلال فترة الطفرة السعرية للنفط، بينما تنمو بشكل أقل أو تنمو بمعدلات سلبية في بعض الحالات التي تتراجع فيها أسعار النفط بشكل كبير، خاصة خلال فترة الثمانينات (أزمة

1986) والأزمة النفطية الأخيرة لسنة 2014، الأمر الذي يعرقل في عديد المرات من تجسيد المشاريع التنموية في مختلف القطاعات وتأخر أنجازها وإلغائها في حالات أخرى نتيجة العسر المالي، وسيادة حالة من عدم اليقين بشأن تحصيل الايرادات العامة.

3- تحليل العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والايرادات العامة خلال الفترة (1971-2015):

بالنسبة للجزائر وباعتبارها بلدا نفطيا فإن الايرادات الناتجة عن استغلال وبيع النفط تضاف إلى تشكيلة الايرادات العامة، حيث أنه ومنذ تأميم قطاع المحروقات بنسبة 51% سنة 1971 ومع ارتفاع أسعار النفط خلال الطفرة النفطية الأولى والثانية وتزايد اهتمام السلطات العامة بالاستثمار في قطاع النفط وفتح المجال أكثر للاكتشاف والاستخراج، وعليه تنامت وبشكل كبير الجباية الناتجة عن النفط لتصبح المصدر الأول في تكوين إجمالي الايرادات العامة، وبالتالي فمن الطبيعي تكون الايرادات العامة في الجزائر تتأثر وبشكل بتغير في أسعار النفط الخام، وعلى العموم يمكن إظهار العلاقة الطردية بين كل من تغير أسعار النفط ومعدل نمو حصيلة الايرادات العامة من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (2): نمو الايرادات العامة في الجزائر تبعا لتغير أسعار النفط (1971-2015) الوحدة: %.

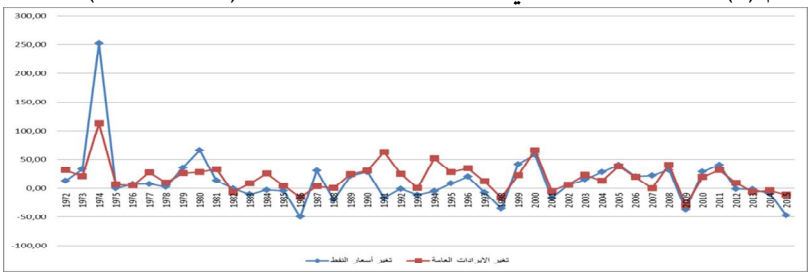

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: **نفس المراجع السابقة.**

يتضح من خلال الشكل أعلاه المسار شبة المتطابق لكل من تغيرات أسعار النفط ونمو الايرادات العامة خلال الفترة (1971-2015)، حيث أن إجمالي الايرادات العامة في الجزائر شهدت ارتفاع مطرد وبمعدلات متفاوتة حيث انتقلت من 6.9 مليار دينار إلى 105.8 مليار دينار سنة 1985 أي بمتوسط معدل نمو 23.56**%** وهذا بالتزامن مع طفرتي النفط الأولى والثانية، غير أن التراجع الكبير في حصيلة الايرادات العامة كما هو واضح في الشكل تزامن مع انهيار أسعار النفط خلال سنة 1986 (تراجع بأكثر من 50%) أين كان معدل نموها سلبي بـ: 15.31% خلال نفس سنة نتيجة تراجع حصيلة

الجباية النفطية. وبعد سنة 1986 شهدت حصيلة الايرادات العامة تذبذبا كبيرا تزامنا مع استمرار عدم استقرار أسعار النفط بعد الأزمة النفطية وخلال فترة التسعينات الحافلة بالأحداث الجيوسياسية التي سبق وتطرقنا إليها، وعلى العموم بلغ نمو الايرادات العامة في المتوسط خلال الفترة (1987-1999) معدل 21.78%.

لقد شهدت أسعار النفط بين سنتي 1999 و2000 قفزة نوعية منذرة ببداية طفرة نفطية ثالثة حيث استمرت أسعار النفط في الارتفاع من 17.44 دولار للبرميل كمتوسط خلال سنة 2000 لتلامس عتبة 100 دولار للبرميل كمتوسط خلال سنة 2008، لتجر معها حصيلة الجباية النفطية وبالتالي إجمالي الايرادات العامة في الجزائر إلى الارتفاع في واحدة من أكبر فترات الرخاء المالي في تاريخ الجزائر، أين ارتفعت حصيلة الايرادات العامة من 1578.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 5190.5 مليار دينار سنة 2008 أي بمعدل نمو خلال نفس الفترة في المتوسط 22.51% (مع تسجيل معدل نمو سالب خلال سنة 2001). وتحت التأثير السلبي المزدوج للأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) بين سنتي 2008 و2009 على كل من أسعار النفط والطلب عليه، تراجعت حصيلة الايرادات العامة في الجزائر بمعدل 29.18% خلال سنة 2009، لتعاود الارتفاع بتعافي أسواق النفط بعد الأزمة حيث سجلت معدلات نمو إيجابية خلال الفترة (2010-2012) وهي السنوات التي شهدت أسعار النفط فيها أرقاما قياسية لم تشهدها من قبل وصفت بمرحلة الذروة، لتبدا بعدها في الانكماش منذ سنة 2013 لتنهار أسعار النفط بداية من النصف الثاني من سنة 2014 وتزاد حدة الأزمة خلال سنة 2015، لتسجل هذه السنوات الثلاث تراجع في حصيلة الايرادات العامة في الجزائر بمعدلات 6.02، 3.68 و11.07% على التوالي.

إن ما يمكن استخلاصه أن حصيلة الايرادات العامة في الجزائر تتبع وبشكل مباشر تقلبات حصيلة الايرادات النفطية وبالتالي تقلبات أسعار النفط، وهذا في ظل ضعف وقصور الجباية العادية (خارج انفط) في تحصيل وجباية الايرادات، وضعف الادارة الضريبية والنظام الضريبي التي تسهل من ظاهرة التهرب الضريبي، إضافة إلى نقص الثقافة الضريبية والثقة في السياسات العامة ما يشجع على ظاهرة الغش الضريبي والفساد. وهوما يفسر ضعف واختلال النظام الضريبي في الجزائر وعدم قدرته على تحصيل الضرائب بالقدر الأمثل (ناصر مراد، 2009، ص192).

4- تحليل العلاقة بين تغيرات أسعار النفط ورصيد الموازنة خلال الفترة (1971-2015):

باعتبار أن جانبي النفقات العامة والايرادات العامة في الجزائر هي شديدة التأثر بتقلبات أسعر النفط خاصة جانب الايرادات العامة فمن الطبيعي أن يكون رصيد الموازنة العامة هو الآخر يتبع تحركات أسعار النفط، والشكل الآتي يوضح تطور كل من أسعار النفط الخام ورصيد الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1971-2015).

الشكل رقم (3): تطور كل من أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة نسبة إلى PIB في الجزائر (1971-2015) **الوحدة:** دولار للبرميل، %.

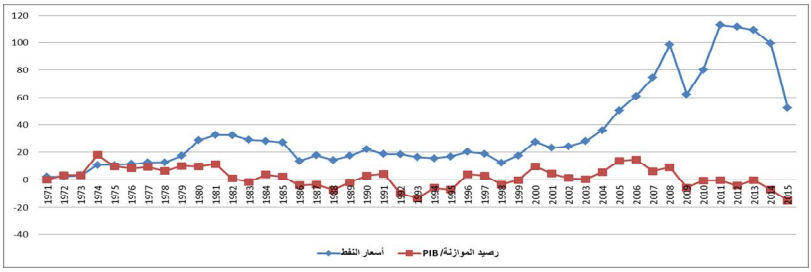

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: **نفس المراجع السابقة.**

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن رصيد الموازنة العامة في الجزائر شهد العديد من حالات الفائض والعجز وهو ما يدعم فرضية عدم استقرار مكونات الموازنة العامة نتيجة تبعيتها لأسعار النفط كثير التقلب في الأسواق الدولية، ففي السنوات التي تزامنت مع الارتفاع المطرد لأسعار النفط أي ما بين سنتي 1971 و1985 سجلت الجزائر في معظم هذه السنوات فائض في الموازنة باستثناء سنتي 1971 و1983 أين سجلت عجز تراوح ما بين 0.08 و1.62% خلال هتين السنتين على التوالي، وبمجرد تراجع أسعار النفط وانهيارها خلال سنة 1986 سجل الموازنة العامة في الجزائر عجزا قدره 12.2 مليار دينار أي ما يمثل حوالي 4.11% من الناتج المحلي آنذاك، ليستمر العجز الموازني ويتفاقم أكثر مع استمرار أسعار النفط في مستويات منخفضة إلى غاية نهاية الثمانينات، وعلى العموم بلغ العجز الموازني خلال السنوات ما بين (1986-1989) في المتوسط ما نسبته 4.26% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالحدود المثلى للعجز الموازني، وهو ما يعكس الوضعية المالية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الوطني نتيجة تراجع أهم مصدر للإيرادات العامة وهو الجباية النفطية، واستمر الوضع المتقلب للموازنة العامة خلال فترة التسعينات،

حيث سجلت رصيد موجب خلال سنتي 1990 و1991 ولتعود إلى وضعية العجز خلال السنوات ما بين (1992-1995) بمتوسط عجز قدره 127 مليار دينار أي ما نسبته 9.27% من الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يعكس تخبط السلطات العامة آنذاك وتوجهها نحو تبني نهج اقتصاد السوق، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية التي مرت بها الجزائر في حقبة التسعينات الأمر الذي أثر سلبا في حصيلة الايرادات العامة نتيجة استمرار أسعار النفط في مستويات منخفضة من جهة، وانحصار الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط وتراجع النشاط الاستكشافي بسبب الاوضاع الأمنية المتردية من جهة ثانية. كما سجلت رصيد الموازنة العامة فائض خلال سنتي 1996 و1997 سرعان ما تحول إلى عجز في سنتي 1998 و1999 قدره 3.58 و0.34% من الناتج المحلي خلال السنتين على التوالي، وهذا تحت التأثير السلبي للأزمة المالية الآسيوية على أسعار النفط وبالتالي تراجع حصيلة الجباية النفطية.

ومع حلول سنة 2000 شهدت أسعار النفط ارتفاعا مطردا، مما عزز و بشكل كبير حصيلة الايرادات العامة وبالتالي رصيد الموازنة العامة، حيث انتقل هذا الأخير من فائض قدره 400 مليار دينار سنة 2000 بعدما كان عجز في السنة السابقة إلى فائض قره 999.5 مليار دينار سنة 2008، هذه السنة التي مثلت منعرجا حاسما بالنسبة لوضعية الموازنة العامة، حيث وبعد تسجيل فوائض مالية على طول 9 سنوات كاملة عاد العجز الموازني بالظهور خلال سنة 2009 وهي السنة التي تفاقمت فيها الأزمة المالية العالمية ليتراجع معها كل من الطلب على النفط والأسعار بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى تراجع حصيلة الجباية النفطية في حدود 50% وبالتالي تراجع حصيلة الايرادات العامة، حيث بلغ العجز الموازني خلال هذه السنة ما نسبته 5.87% من الناتج المحلي ليتمر الوضع على حاله أي في حالة عجز إلى غاية سنة 2015 أين سجلت هذه السنة أعلى مستوى عجز قدر بـ: 2553.2 مليار دينار وهو ما يمثل 15.28% من الناتج المحلي، وهذا نتيجة تداعيات الانهيار الكبير لأسعار النفط او ما يعرف بالأزمة النفطية الراهنة، وعلى العموم بلغ العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2009-2015) في المتوسط نسبة 4.9% من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا بالرغم ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية خلال الفترة 2011 إلى غاية منتصف سنة 2014.

ما يمكن قوله عموما استخلاصه هو أن وضعية الموازنة العامة في الجزائر تتأثر بشكل كبير بحركة أسعار النفط، باعتبار أن النسبة الأهم ضمن حصيلة الايرادات العامة تأتي من النفط، غير أنه هناك أسباب أخرى لحدوث العجز الموازني في الجزائر إلى جانب التأثير السلبي لتراجع أسعار النفط تتمثل أساسا مجموعة العوامل المؤدية لزيادة النفقات العامة أو المؤدية لتراجع حصيلة الإيرادات العامة.

ثالثا: جهود ومتطلبات احتواء آثار تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر

إن التشوهات الكبيرة في المالية العامة (الايرادات العامة، النفقات العامة والموازنة) الناتجة عن ريعية الاقتصاد الوطني، والتأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط كما سبق ورأينا، يتطلب إجراء تصحيحات اقتصادية ومالية عميقة لتحقيق الاستقرار والاستدامة المالية، تمس بالدرجة الأولى إصلاح سياسات المالية العامة بالإضافة إلى الاصلاحات المؤسسية الأخرى.

1- إصلاح سياسات المالية العامة

تعتبر مسألة إصلاح سياسة المالية العامة ضرورة حتمية في ظل التأثيرات الكبيرة والمباشرة لتقلبات أسعار النفط على هيكل الموازنة العامة في ظل الاعتماد المفرط للسلطات العامة في الجزائر على عائدات النفط، وذلك من خلال:

1-1- إصلاح سياسة الانفاق العام

بالرغم من اتباع الجزائر لسياسة متحفظة في أعداد برامج موازنتها العامة من أجل تحييد تأثير الصدمات السعرية خاصة على مسار الانفاق العام، وذلك من خلال الاعتماد في وضع خطط موازناتها العامة بناء على سعر مرجعي متحفظ، حيث كان هذا الأخير في حدود 19 دولار للبرميل خلال السنوات ما بين 2000 و2007، وقد تم رفع هذا السعر إلى 37 دولارا للبرميل بداية من موازنة 2008، غير أن التراجع الحاد في الايرادات العامة واختلال ميزان المالية العامة في الجزائر (نتيجة تأثر الأزمة المالية، ثم انهيار أسعار النفط لسنة 2014) جعل هذا الاجراء محدود الفعالية، باعتبار أن توازن المالية العامة في هذه الحالة يحتاج إلى سعر نفطي أعلي من السعر المرجعي بكثير (سعر التعادل)، وعليه فالأمر يتطلب ضرورة تبني إجراءات عميقة واتخاذ تدابير ترشيد

المخصصات الانفاقية وصرفها حسب الأولوية بالشكل الذي يحقق أكبر قدر من المنفعة العامة حاليا، وضمان استدامة تدفق الايرادات مستقبلا، وذلك من خلال:

- **إحكام الرقابة على المال العام:** إن ما يميز الرقابة المالية في الجزائر أنها لا تخرج عن كونها مجرد رقابة على الحسابات، أي التحقق من أن المبالغ المالية صرفت في الباب المخصص لها وفقط، دون التركيز على نوعية ومردودية هذه المخصصات المالية، وعليه لا يمكن من خلال هذه الآلية ضمان كفاءة وفعالية الأموال المنفقة، وهو ما يدعو إلى تصحيح آلية الرقابة على الانفاق العام بما يحقق أكبر منفعة نتيجة عملية الانفاق العام. (بوشليط هاجر أميرة، 2014، ص 178-179)

- **الإدارة الكفؤة للاستثمارات العامة:** نطرا لأن الانفاق العام هو الوسيلة التي يتم من خلالها توجيه الثروة نحو الاقتصاد المحلي بما يحقق أهداف التنمية، فإنه من المهم أن يتم تخصيص النفقات العامة من خلال المشروعات الحكومية بدرجة عالية من الدقة والكفاءة خاصة فيما يخص الانفاق الاستثماري، غير أنه وكما رأينا سابقا أن النسبة الأكبر من الانفاق العام في الجزائر توجه نحو الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري أو الرأسمالي، كما اتسم هذا الأخير بضعف التخصيص والتنفيذ الفعال، حيث يظهر ذلك من خلال النسبة غير المنفذة من المشاريع ناهيك عن تضخم تكاليف المخططات التنموية مقارنة بتكاليفها الأولية...الخ، وبالتالي فالضرورة تستدعي الادارة الجيدة لهذه الاستثمارات وزيادة فعاليتها من حيث وفورات التكاليف، وذلك من خلال عمليات مراجعة عملية إدارة الاستثمارات العامة من مرحلة التقييم والاختيار إلى مرحلة التنفيذ والتقييم اللاحق ضمانا لوفائها التام بأهداف السلطة العامة وتطلعات أفراد المجتمع.

1-2- ضرورة تعبئة الايرادات العامة:

بالرغم من إحداث العديد من الاصلاحات الضريبية في الجزائر والتي كانت جزء لا يتجزأ من الاصلاح الاقتصادي الشامل إلا أن النظام الجبائي لا يزال يعاني عديد نقاط الضعف، أهمها استمرارية الاعتماد على إيرادات الجباية النفطية وضعف التحصيل الضريبي بالنسبة للجباية العادية نتيجة تفشي الفساد وظاهرة التهرب والغش الضريبيين، وهي نتاج حتمي لغياب العدالة الضريبي واتساع حجم الأنشطة خارج الرقابة الجبائية (الاقتصاد الموازي)، وغيرها من نقاط الضعف التي تعاني منها الادارة الضريبية والتي سبق وأشرنا إليها، وعليه فلابد من إصلاحات جبائية جدية وشاملة تهدف في المقام الأول

إلى الرفع من مساهمة الإيرادات العادية (خارج النفط) في إجمالي الايرادات العامة والتخلي التدريجي عن الجباية النفطية، وفي المقام الثاني تحقيق العدالة في فرض الضرائب وبالتالي المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فعلى الدول المعتمد على أنظمة ضريبية ناتجة عن الريع ومنها الجزائر، ومن أجل تعبئة الايرادات العامة يتطلب الأمر العمل على تبسيط النظم الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية وإضفاء مزيد من التصاعدية على النظم الضريبية ومزيد من الملاءة والعدالة على الادارة الضريبية (أندرو جويل وآخرون، 2015، ص12).

2- ضرورة استثمار الفوائض النفطية وحوكمتها

لقد مكنت أسعار النفط المرتفعة منذ مطلع سنة 2000 الجزائر من رصد فوائض مالية ضخمة تزايدت مع مرور الوقت، الأمر الذي دفع بالسلطات العامة لاستحداث آلية تضخ فيها الفوائض المالية عن حاجة الانفاق العام بشتى مجالاته، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء ما يسمى بـ: "**صندوق ضبط الايرادات**" كإطار قانوني للادخار العمومي في الجزائر، الهدف الأساسي منه تعبئة الأموال الفائضة عن حاجة الاقتصاد وضمان استقرار الموازنة العامة في حالات حصول العجز. وتم إنشاء صندوق ضبط الايرادات في إطار الحسابات الخاصة للموازنة العامة والذي يعتبر أهم حساب ضمن حسابات التخصيص الخاص والممولة بشكل شبه كلي من الفوائض النفطية، حيث نص القانون 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 في المادة 10 منه على أنه: "**يفتح في حسابات الخزينة العمومية حساب تخصيص خاص تحت رقم 103-302 تحت تسمية صندوق ضبط الايرادات**" ويعتبر الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف فيما يتعلق بصندوق ضبط الايرادات، (الجريدة الرسمية، 2000، العدد 37، ص7).

يتشكل رصيد صندوق ضبط الايرادات من الفرق بين موارده والمتمثلة أساسا في فائض الجباية النفطية مضافا إليه رصيد الصندوق في السنة السابقة، ناهيك عن حساب تسبيقات بنك الجزائر هذا الأخير الذي لم يضف إي رصيد للصندوق منذ استحداثه سنة 2004، واستخداماته والمتمثلة في سداد الدين العمومي والعجز الموازني إضافة إلى سداد تسبيقات بنك الجزائر، وباعتبار أن المصدر الوحيد في تمويل الصندوق يتمثل في فائض الجباية النفطية فإن تطور وضعية الصندوق يتأثر بشكل مباشر بتطور فائض الجباية النفطية، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الشكل رقم (4): تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات (2000-2016) **الوحدة:** مليار دينار.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

(Ministère des Finances, 2010 , 2014), (Ministère des Finances, 2014-2016).

الملاحظ من خلال الشكل أعلاه أن صندوق ضبط الايرادات بدأ منذ إنشاءه سنة 2000 برصيد قدره 232.13 مليار دينار، وهي نفس السنة التي حققت فيها الجزائر فائض في الجباية النفطية فاق 450 مليار دينار، غير أنه وخلال سنتي 2001 و2002 تراجع رصيد الصندوق بنسبة 26.10 و83.69% على التوالي وذلك بسبب تراجع فائض الجباية النفطية بنسبة 72.67 و78.60% على التوالي خلال نفس السنتين. غير أنه ومع تحسن رصيد الجباية النفطية تضاعف رصيد الصندوق بأكثر من 11 مرة بين سنتي 2002 و2003، حيث أنه وخلال هذه السنة الأخيرة بلغ رصيده 320.09 مليار دينار، ليستمر في الارتفاع المطرد إلى أن بلغ ذروته خلال سنة 2012 برصيد قدر بـ: 5633.76 مليار دينار، وهذا تزامنا ارتفاع فوائض الجباية النفطية، باعتبار هذه الأخيرة الممول الوحيد للصندوق، حيث أنه وبالرغم من استحداث مصدر جديد ألا وهو تسبيقات بنك الجزائر خلال 2004، غير أنه لم يساهم في تغذية الصندوق بأي شكل من الأشكال. ومع تراجع فائض الجباية النفطية خاصة خلال السنوات ما بين (2014 و2016) تحت تأثير الأزمة النفطية، استنزاف رصيد الصندوق بشكل كبير، حيث تراجع رصيده من 5563.51 مليار دينار خلال سنة 2013 إلى 784.50 مليار دينار خلال سنة 2016، أي أن الرصيد قارب الحد الأدنى المنصوص عليه قانونا. وما يمكن استخلاصه أن رصيد الصندوق يتبع وبشكل مباشر تغيرات فائض الجباية النفطية.

وبالنسبة لواقع حوكمة الفوائض النفطية في الجزائر فقد صنف صندوق ضبط الايرادات حسبما أفاد به المعهد العالمي للصناديق السيادية في ديسمبر 2014 في المرتبة 17 عالميا من بين الصناديق السيادية الأكبر في العالم بقيمة أصول تعادل 77.2 مليار دولار وهو أعلى مستوى محقق في تاريخه، غير أن قيمة أصول الصندوق تراجعت بشكل

كبير نتيجة تغطية العجز في الموازنة العامة على إثر التراجع الكبير لأسعار النفط بداية من جوان 2014، حيث بلغ رصيد الصندوق في نوفمبر 2015 ما قيمته 50 مليار دولار واستمر هذا الرصيد إلى غاية جويلية 2016، وعليه فقد الصندوق أكثر من 38% من رصيده خلال 8 أشهر ليتراجع بذلك إلى المرتبة 25 عالميا (بوفليح نبيل وفوقة فاطمة، 2016، ص8). وهي نفس السنة التي بلغ فيها رصيد الصندوق الحد الأدنى القانوني، حيث أن استمرار الأزمة النفطية لمدة أطول عجل في استنزاف موارد الصندوق حيث أنه وحسب آخر تصنيف المعهد العالمي للصناديق السيادية لسنة 2017 فقد تراجع رصيد صندوق ضبط الايرادات إلى 7.6 مليار دولار ليتراجع بذلك الصندوق إلى المرتبة 42 عالميا والمرتبة 12 عربيا (Souvreign Wealth Fund Institute,2018)

إن نفاذ الموارد المجمعة في صندوق ضبط الايرادات (منذ إنشائه سنة 2000)، خلال فترة قصيرة وذلك على إثر الأزمة النفطية الأخيرة أي خلال السنوات من 2014 إلى غاية 2017، دليل على غياب استراتيجية واضحة لإدارة واستثمار الفوائض النفطية المجمعة في الصندوق، وبقاء هذا الأخير مجرد أداة إدخار لسد العجز الموازني هذا من جهة، ومن جهة أخرى دليل على غياب معايير الحوكمة في إدارة هذه الفوائض. حيث صنف مؤشر حوكمة الموارد لسنة 2017 الصادر عن المعهد الدولي لحكومة الموارد السياسات والممارسات المستخدمة من طرف السلطات لحوكمة صناعات النفط والغاز أو التعدين أو كلا القطاعين في البلدان المنتجة، صندوق ضبط الايرادات في الجزائر ضمن الصنف الأخير بمجموع 21 نقطة من أصل 100 نقطة، وبالتالي اعتباره ضمن الصناديق الفاشلة في إدارة الموارد الطبيعية.(معهد حوكمة الموارد الطبيعية،2017،ص19).

3- حتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر

3-1- واقع التنويع الاقتصاي في الجزائر

هناك العديد من الدول النفطية ومنها الجزائر لم تنجح في فك الارتباط والتبعية لقطاع النفط، والتوجه نحو تنويع اقتصاداتها، وهذا ما يظهر جليا من خلال مساهمة صادرات قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية والتي بلغت نسبة 97% كمتوسط على طول المدة الممتدة ما بين (1975-2016) وهو ما يبرز الاختلال الكبير في بنية وتشكيلة الاقتصاد ودرجة الاعتماد والتبعية الكبيرة لقطاع النفط، والتركيز عليه على حساب بقية القطاعات والتي لم تتجاوز نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات نسبة

3% خلال نفس الفترة (الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، بنك الجزائر، تقارير 2002-2016) وهذا مؤشر على تركز الاقتصاد وبالتالي ضعف تنويع مصادر الدخل.

لقد ظل قطاع المحروقات يشكل المصدر الرئيسي لتمويل برامج التنمية وتحقيق معدلات النمو في الجزائر إلى وقتنا الحالي، وهو ما تظهره بيانات الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (1974-2016) **الوحدة:** %

السنوات	79-74	89-80	99-90	2005-00	2010-06	2016-11
المحروقات	26.91	23.33	25.07	37.20	40.14	27.21
الفلاحة	8.26	10.66	10.61	9.00	7.90	10.16
الصناعة	10.00	13.46	10.07	6.67	5.17	4.93
البناء	9.58	13.78	9.38	8.12	9.38	10.33
الخدمات	24.37	23.09	24.30	29.82	31.24	40.18
أخرى	20.88	15.68	20.57	9.19	6.17	7.19

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (بقلقة ابراهيم، 2015، ص 176). (السنوات 1974-2010)، (بنك الجزائر، **2016**). (السنوات 2012-2016).

فالملاحظ من خلال هذه الاحصائيات أن الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات والتركيز عليه في تمويل برامج الانفاق والاستثمار العام، باعتبار المورد الأول للإيرادات العامة وللعملة الصعبة من خلال عائدات صادراته، وهذا على حساب بقية القطاعات التي من المفروض أنها لا تقل أهمية عن قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي، حيث يمكن تسجيل ما يلي:

بالنسبة لقطاع المحروقات بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي خلال النصف الثاني من السبعينات نسبة 26.91% لتتراجع قليلا هذه النسبة خلال الثمانينات (1980-1989) أين بلغت 23.33% متأثرة بتراجع أسعار النفط خلال أزمة 1986، وهي نفس الفترة التي سجلت فيها بقية القطاعات تحسنا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة (1974-1979) على غرار قطاع الصناعة الذي ارتفعت نسبة مساهمته من 10 13.46% إلى غير أنها تبقى نسبة ضعيفة بالنظر إلى الدعم الذي تلقاه القطاع ، في حين ارتفعت مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي من 8.26 إلى 10.66% ما بين الفترتين، كما تحسنت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية من 9.58 إلى 13.78% نتيجة دوره

الفعال في تجسيد المخططات التنموية في تلك الفترة، بينما ساهم قطاع الخدمات بشكل عام بنسبة معتبر خلال الفترتين (1974-1979) و(1980-1989) بنسبة 24.37 و23.09% على التوالي. وخلال فترة التسعينات (1990-1999) ارتفعت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي إلى 25.07% بالرغم من تراجع أسعار النفط، وهذا على حساب تراجع مساهمة كل من قطاع الصناعة والبناء إلى نسبة 10.07 و9.38 % على التوالي، وبقاء قطاع الفلاحة في نفس المستوى، وهذا في ظل الأوضاع الاقتصادية الهشة (ظاهرة ارتفاع حجم المديونية وتدهور قيمة الدينار) ناهيك عن الظروف السياسية والأمنية السيئة التي مرت بها البلاد آنذاك.

مع مطلع الألفية الثالثة وصلت نسبة مساهمة قطاع المحروقات إلى معدلات قياسية جّسدت هيمنة القطاع، حيث بلغت 37.20 و40.14% على التوالي خلال الفترتين (2000-2005) و(2006-2010)، وهذا بالرغم تراجع عائدات قطاع النفط خلال الفترة الثانية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، غير أن الملفت للانتباه أنه بالرغم من الموارد الكبيرة المحصلة من قطاع المحروقات إلى أنها لم تنعكس إيجابا على تنمية قطاع الصناعة، حيث تراجعت مساهمته في الناتج المحلي إلى 6.67 و5.17% وهي نسب جد ضعيفة مقارنة بالدعم والتمويل غير المشروط لترقية الصناعات خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولعل أهم أسباب تدهور مساهمة القطاع الصناعي ترجع إلى التركيز الكبير على الاستثمار في قطاع المحروقات على حساب باقي القطاعات (بلقلة إبراهيم، 2015، ص177).

ولا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للقطاع الفلاحي عن القطاع الصناعي، حي تراجعت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2005) لتصل إلى 9% لتستمر في التراجع إلى أدنى مستوياتها خلال الفترة (2006-2010) إين بلغت نسبة 7.9% ما ينم عن جملة من المشاكل والاختلالات التي يحتويها القطاع بالرغم من كل الدعم المقدم من طرف الدولة في إطار النهوض بالقطاع وترقيته، من تقديم للدعم المباشر للفلاحين، أو الدعم الغير مباشر على غرار مسح ديون الفلاحين والاعفاءات الشبة الكلية من مختلف الضرائب...الخ. وفيما يتعلق بقطاع البناء والأشغال العمومية فقد شهد تراجعا طفيفا خلال الفترة (2000-2005) حيث بلغ نسبة 8.12% ليرتفع قليلا خلال الفترة (2006-2010) أين بلغت نسبة مساهمته 9.38%، وهذا في ظل بعث

العديد من المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية والبرامج السكنية، بينما واصل قطاع الخدمات في الارتفاع من حيث نسبة مساهمته خلال نفس الفترين المذكورتين بنسبة 29.82 و31.24% على التوالي وهو ما يدل على هيمنة القطاع العام على هذا الجانب باعتبار معظمه مملوك للدولة. وتعبر الفترة الأخيرة (2011-2016) من أسوء الفترات التي مر بها الاقتصاد الجزائري باعتبار أنه تخللتها واحدة من أكبر الانهيارات السعرية للنفط بداية من النصف الثاني من سنة 2014، ما أثر سلبا على عائدات النفط وتراجع احتياطات الصرف الأجنبي وعودة العجز لكل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة، ما أثر سلبا على معدلات النمو وحتى على تركيبته، حيث أنه ولأول مرة منذ استرجاع السيادة على قطاع المحروقات فقد هذا الأخير الريادة كمساهم في تكوين الناتج المحلي، حيث تراجعت نسبته إلى 27.21% بعدما فاقت 40% خلال الفترة السابقة، ليؤثر هذا التراجع سلبا على قطاع الصناعة، حيث تراجعت نسبة مساهمته هو الأخر إلى أدنى مستوياتها ببلوغها معدل 4.93% وهذا دليل على السياسة الصناعية الفاشلة في الجزائر، بينما تحسن أداء كل من القطاع الفلاحي والبناء والأشغال العمومية أين وصلت نسبة مساهمتهما خلال نفس الفترة 10.16 و10.33% على التوالي، بينما برز قطاع الخدمات كأكبر مساهم في تكوين الناتج المحلي (وهذا راجع إلى تحقيقه لأكبر معدلات نمو قطاعية)، حيث وصلت نسبة مساهمته 40.18% خلال نفس الفترة.

3-2- بدائل تنويع مصادر الدخل في الجزائر:

- **ترقية القطاعات المنتجة خارج المحروقات:** وذلك من خلال: (فاسي فاطمة الزهراء، وأوكيل حميدة، 2016، ص 5-6)
  - ✓ تفعيل القطاع الصناعي وإعطاء أهمية كبرى للقطاع الفلاحي؛
  - ✓ النهوض بقطاع السياحة والتوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة؛

- **تفعيل دور القطاع الخاص:** إن العمل على تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يعتبر من الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، بالنظر للدور الكبير الذي يضطلع به من خلق للثروة وتوفير لمناصب الشغل في مختلف القطاعات الحيوية المحركة للنمو (الصناعة، الفلاحة والسياحة). ويمتاز القطاع الخاص في الجزائر بأنه عبارة عن تشكيلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة تحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتبارها أهم مساهم في تكوين القيمة المضافة وبالتالي الناتج

المحلي خارج المحروقات بنسبة تصل إلى 98% ومساهمتها في نسبة تشغيل تصل إلى 14%، وبلغت نسبة مساهمتها الناتج المحلي كمتوسط 35% (طارق إسماعيل، 2017، ص3). إن استراتيجية الجزائر نحو تنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، تستدعي ضرورة الاهتمام بشكل أكبر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها في الاقتصاد الجزائري خاصة في المجال الصناعي، كون هذا النوع من المؤسسات يتوزع عبر مختلف جهات الوطن مما يضمن تنمية متوازنة من ناحية الأقاليم المختلفة، الأمر الذي يتطلب تحديد الاستراتيجيات والسياسات الهادفة إلى ترقية هذا القطاع المنتج للثروة، وذلك من خلال دعم إنشاء المؤسسات في القطاعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية خاصة القطاعات المحركة للنمو (الصناعة، الفلاحة والسياحة).

- **تحسين مناخ الأعمال:** لا يمكن النهوض بالقطاعات الحيوية وتفعيل القطاع الخاص في الجزائر في إطار مسعاها لتنويع الاقتصاد دون الاهتمام بتحسين ظروف مناخ الاستثمار، حيث أن هذا الأخير يعتبر أهم محفز لإقامة استثمارات محلية أو أجنبية، وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف السلطات العامة في الجزائر في مجال تحسين وضعية المؤسسات الاقتصادية المحلية وتسهيل دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بانتهاج سياسة الدعم والتحفيز دون التفرقة بين المستثمرين المحليين والأجانب فيما يخص منح الامتيازات المادية والضريبية، غير أن الواقع العملي عكس ذلك أين تعتبر الجزائر من أقل الدول استقطابا للاستثمارات الأجنبية نتيجة تدهور مؤشرات جاذبية الاستثمار، حيث صنفت الجزائر حسب تقرير 2017 في المرتبة 166 من بين 189 دولة شملها المؤشر، ويرجع البنك العالمي أهم أسباب تردي أوضاع الجزائر فيما يخص مؤشر سهول الأعمال إلى عدة عوامل أهمها: البيروقراطية، انتشار الفساد (الرشوة)، النظام الضريبي وعدم الاستقرار في الأنظمة والنصوص التشريعية، وهو ما يتعارض مع الأهداف المسطر من طرف السلطات العمومية في تنويع اقتصادها والخروج من التبعية لقطاع النفط، عن طريق ترقية المؤسسات الاقتصادية في القطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال الأجنبية (World Bank Group,2006-2017)

- الخاتمة:

بالرغم من امتلاك الجزائر ثروة نفطية هائلة تدر عليها موارد مالية ضخمة، غير أن الاقتصاد الوطني تعرض لعديد حالات العسر المالي نتيجة انهيار أسعار النفط على غرار انهيار سنة 1986 والانهيار الأخير خلال سنة 2014، كما استفادت الجزائر من تدفق عوائد مالية ضخمة أثناء فترات ارتفاع أسعار النفط على غرار الطفرة النفطية بداية من سنة 2000 والتي امتدت لأكثر من 10 سنوات، الأمر الذي جعل السلطات تفكر في استغلال هذه الفوائض في بناء اقتصاد متماسك ومنوع، غير أن الواقع يبقى على حاله باعتبار أن الجزائر لا تزال إلى وقتنا الحالي تعتمد على قطاع المحروقات في رسم خططها التنموية ولا تزال مساهمة القطاعات خارج المحروقات في تكوين الناتج والدخل محتشمة، وعليه توصلنا من خلال بثنا إلى جملة من النتائج، أهمها:

- تعتبر الجباية النفطية المساهم الأكبر ضمن إجمالي حصيلة الايرادات العامة؛
- تتأثر حصيلة الايرادات العامة بشكل كبيرة بتقلبات أسعار النفط؛
- تتأثر النفقات العامة نسبيا بتقلبات أسعار النفط؛
- تتأثر وضعية الموازنة العامة بتقلبات أسعار النفط خاصة في حالات الانهيار إلى مستويات تقترب أو تقل عن السعر المرجعي؛
- هناك عوامل غير تراجع أسعار النفط قد تتسبب في حدوث العجز الموازني؛
- تفتقر الجزائر إلى استراتيجية واضحة لاستثمار الفوائض النفطية وتنميتها وحوكمتها؛
- يعاني الاقتصاد الوطني من ضعف التنويع الاقتصادي، وضعف مساهمة القطاع الخاص.

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن الخروج بمجموعة من الاقتراحات أهمها:

- إحكام الرقابة على الانفاق العام من أجل درء شتى أشكال الاسراف في المال العام؛
- إصلاح سياسة الدعم، وكذا حوكمة إدارة الاستثمارات العمومية؛
- العمل على تعبئة الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات؛
- وضع استراتيجية واضحة لاستثمار الفوائض النفطية المجمعة خلال فترات الطفرة؛
- التوجه نحو التنويع الاقتصادي وترقية القطاعات المنتجة خارج المحروقات؛
- التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة لتخفيف الضغط على قطاع المحروقات؛
- ترقية وتطوير القطاع الخاص حتى يصبح أكثر مساهمة في تحقيق النمو والتنمية.

- قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1- البنك الدولي. (جويلية 2016). "أسعار النفط، إلى أين؟" الموجز الاقتصادي الفصلي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: العدد7.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المادة 10 من القانون 2000-02 المؤرخ في27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000. الصادر بتاريخ 28 جوان 2000.العدد 37.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المواد 12، 13 و100 من القانون 05-07 الصادر بتاريخ 28 أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات. الصادر في 19جوان 2005.العدد 50.

4-الديوان الوطني للإحصائيات. حوصلة إحصائية (1962-2011).

5- أندرو جويل وآخرون. ديسمبر 2015. "العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال_أفريقيا". مذكرة خبراء صندوق النقد الدولي. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

6- بقلقة إبراهيم. سياسات الحد من الآثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط -مع الاشارة إلى حالة الجزائر. 2015. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف). الجزائر.

7- بنك الجزائر. التقرير السنوي (2002-2016).

8- بوشليط هاجر أميرة. (2016)."إشكالية الانفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014". المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية: العدد 7.

9- بوفليح نبيل و فوقة فاطمة. "دور الحسابات الخاصة في تمويل سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي أولحاج (البويرة)، يومي 29، 30 نوفمبر 2016.

10- جون بافس وآخرون. (ديسمبر2015)."أسفل المنحدر". مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي.

11- طارق إسماعيل.(2017). "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – الوضع الراهن والتحديات". سلسلة دراسات اقتصادية: العدد 38، صندوق النقد العربي. أبو ظبي.

12- فاسي فاطمة الزهراءو أوكيل حميدة. "معيقات وسبل تحقيق الاقلاع الاقتصادي للدول النفطية وغير النفطية".الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات. جامعة أوكلي أولحاج (البويرة). يومي 29 و30 نوفمبر 2016.

13- معهد حوكمة الموارد الطبيعية. مؤشر حوكمة الموارد 2017.

14- ناصر مراد. (2009)."تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية: المجلد 25. العدد 2.

15- وزارة الطاقة والمناجم. الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر. أبو ظبي. أيام 27-29 أكتوبر 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Information administration International energy outlook.2016.EIA
2- Ministère des Finances. (2014-2016). La Direction Générale de la Prévision et des Politiques. ''Situation du Fonds de Régulation des Recettes''.
3- Ministère des Finances. 2010 et 2014. ''Rapports De Présentation du Projet de Loi de Finance''.
4- OPEC. (2005-2016). ''Annual Statistical Bulletin''.
5-Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI). ''Sovereign Wealth Fund Rankings''.25-06-2018.
https://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings/
6-World Bank Group.(2006-2017).''Doing Business Report''.
7- Ministère des Finances. ''Projet de Loi de Finance 2010 et 2014''.
8- Ministère des Finances.(2014-2016).''Situation du Fonds de Régulation des Recettes''.

ثالثا: مواقع الانترنت:

1-Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI). ''Sovereign Wealth Fund Rankings''.25-06-2018.
/https://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings